والظاهر ان رضخ البعير فوق رضخ البغل والحمار بل نقل
عن الحسن البصري انه يسهم له لقوله تعالى فما اوجفتم
عليه من خيل ولا ركاب ثم راين في التعليقة على الحاوي
والانوار ان رضخ البغل فوق رضخ البعير ولم ار هما
في غيرهما وفيه نظر انتهى شرح شيخ الاسلام والاول
محمول على بعير صالح للكر والفر كالمهر والثاني على خلافه
كالبحاني رملي قوله والرضخ دون سهم ولا يجوز ان يبلغ به
سهم راجلا على المعتمد كما جزم به ابن المقري
كتاب قسم الزكاة وذكر اكثر الاصحاب كالمختصر هذا هنا
لانه كسابقة جمعة الامام ويفرقه واقلهم كالامر اخر
الزكاة لتعلقه بها ومن ثم كان انسب وجرى عليه
في الروضة وهو اي فقير الزكاة لا فقير الغرايا
والعاقلة ونفقة المهون وغيرهم مما هو معلوم
في محله من لا مال له ولا كسب الخ وقضية
الحد ان الكسوب غير فقير وان لم يكتسب وهو
كذلك ان وجد من يستعمله وقد رعليه وان زاد
المال الذي عليه قدره ولو حالا على المعتمد غير فقير اليها
فلا يعطى من سهم الفقراء حتى يعرف ما معه في الدين
وحال ممونه اي الذي تلزمه مؤنته لا غيرة

وان

وان اقتضت العادة اتفاقه خلافا لبعضهم قوله
والمراد انه لا يكفيه العمر الغالب اي بقيته قوله
كفايته بنفقة قريب وافهم قوله كفايته فنفقة قريب
الخ ان الكلام في زوج او بعض موسر فلو اعسر الزوج
او البعض او غاب ولم يترك منفقا ولا ما يمكن الوصول
اليه اعطيت الزوجة والقريب بالفقر والمسكنة
والمعتدة التي لها النفقة حالا بالطاعة ومن ثم
لو سافرت بلا اذن او معه ومنعها اعطيت من
سهم الفقراء او المساكين حيث لم تقدر على العود
حالا لعذرها ولكن امن سهم ابن السبيل اذا عزمت
على الرجوع لانتهاء المعصية انتهى قوله والمسكنة
وان اعتاد السكن بالاجرة خلافا لما يوخذ من قوله في
يستحقه على الاوجه فيهما لان هذا كالملك خلافا لذاك
انتهى مجد قوله وثياب ولو للتجمل ويوخذ من
ذلك صحة افتاء بعضهم بان حلي المراة المحتاجة
للتزين به عادة لا يمنع فقرها قوله وكتب ولو
تكررت عنده كتب من فن واحد بقيت كلها
لمدرس ومبسوط لغيره فيبيع الموجز ونسخ من
كتاب بقولي الاصح لا الاحسن فان كانت